البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

التوجهات الأساسية

يشكل المؤتمر الوطني لحزب التقدم والاشتراكية محطة أساسية لمحاولة تحيين التفكير الجماعي لمناضلات ومناضلي الحزب بخصوص تطور بلادنا ومجتمعنا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مما يعني تحيين البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحزب، أخذا بعين الاعتبار التطورات الهامة التي شهدها العالم سيما تلكم المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والمالية وكذا السياسات العمومية ونمط الحكامة المنتهج.

ونستلهم تحاليلنا وبرنامجنا من مرجعيتنا الاشتراكية ومن موقعنا الطبقي كحزب لكل العمال وللطبقات الفقيرة والمحرومة وللفئات المتوسطة والمثقفين المتنورين ومن قيم الفكر الاشتراكي المتجسدة في المساواة والحرية ورفض كل أشكال الاستغلال والظلم ، هدفنا تحقيق العيش الكريم لشعبنا على الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وإذ نؤكد ارتباطنا الوثيق بهذه المرجعية، نعتبر في حزب التقدم والاشتراكية أن المرحلة التاريخية التي تجتازها بلادنا تستوجب أولا رفع التحديات التالية:

- تحدي تطوير قوى الإنتاج من خلال تقوية الأسس المادية لاقتصادنا وتحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- تحدي تفعيل التنمية البشرية وتشييد مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والتضامن من خلال توزيع عادل للثروات بين مختلف الفئات الاجتماعية ومختلف المجالات الجغرافية من جهة ومن خلال التصدي لكل مظاهر الإقصاء والفقر والهشاشة مع السعي إلى تحقيق المساواة بين الأفراد وبين الجنسين وتضامن الأجيال من جهة أخرى ؛
- تحدي تفتح الشخصية والهوية المغربية من خلال التفاعل الإيجابي مع القيم التقدمية الكونية.

بناء على ما سبق، نقدم هذه الوثيقة التي تقترح بعض المحاور للنقاش حول قضايا إشكالية أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

- ما هو تقييمنا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وللسياسات العمومية المنتهجة؟
- ما هي الأفكار والتصورات الموجهة لبرنامجنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقادرة على جعل المغرب مؤهلا لربح رهانات وتحديات المشروع التنموي الذي يستجيب للانشغالات المشروعة لشعبنا ولانتظاراته وتطلعاته للتقدم على كل المستويات.

الأزمة العالمية وانعكاساتها على المغرب:
ما هي الدروس الواجب استخلاصها؟

إن الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية التي برزت أولى تجلياتها منذ صيف 2007 هي أولا أزمة الرأسمالية العالمية. وقد تمخضت عن حلقة ذات طبيعة مضاعفة

– تهم الحلقة الأولى الولايات المتحدة وهي حلقة أدت، انطلاقا من أزمة المجمعات المالية الكبرى إلى أزمة السوق البنكية ثم إلى أزمة بورصوية وأخيرا إلى نقل الأزمة المالية إلى مجال الاقتصاد، حيث عرف هذا الأخير تراجعا لم يسبق له مثيل مع ما ترتب عن ذلك من انعكاسات اجتماعية عنيفة ودالة.

– لقد أدت هذه الحلقة، انطلاقا من الولايات المتحدة، إلى انتشار الأزمة لتشمل مجموع البلدان الرأسمالية والبلدان الصاعدة émergents نتيجة الشمولية المالية وتداخل أسواق الرساميل. وقد أفرزت هذه الاختلالات نظاما لم تعد تتحكم فيه السلطات السياسية والاقتصادية، وتحركه الرساميل الخصوصية وتلعب فيه مناحي المضاربة الدور الحاسم ولا تربطه أي علاقة مع الحاجيات الحقيقية لتمويل الاقتصاد والتنمية.

على مستوى البلدان الرأسمالية المتقدمة، ظهرت بجلاء انعكاسات الأزمة سواء على الصعيد المالي أو على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وكانت أبرز سماتها الإفلاس أو شبه الإفلاس الذي هم العديد من كبريات المؤسسات المالية، بالإضافة إلى انخفاض الأسهم وتراجع اقتصادي حاد وارتفاع البطالة...

وأمام هذا الوضع، وخشية استفحال الأزمة، أقدمت الحكومات والبنوك المركزية لهذه البلدان على ضخ واسع وغير مسبوق للأموال العمومية، ولو أدى ذلك إلى تعميق خطير للعجز العمومي، من أجل إنقاذ النظام المالي واتخاذ تدابير للإقلاع في القطاعات المنكوبة أو التي تعاني من العجز...بل ذهب دعم المؤسسات المالية إلى حد « تأميم » القطاعات البنكية، بينما لم تتمكن الأسر والعمال الغارقون في المديونية من الحصول على مثل هذا الدعم.

هكذا تم تجسيد أحد المبادئ المنحرفة للرأسمالية الحديثة: خوصصة الأرباح وتعميم الخسائر على باقي الفئات الاجتماعية.

أما بلدان الجنوب، فقد ظلت إجمالا في منأى عن هذه الأزمة المالية نتيجة ضعف اندماج أنظمتها المالية والبنكية في السوق المالية الدولية. إلا أن اقتصاداتها تأثرت بشكل مباشر بتبعات الأزمة، من خلال انخفاض الطلب الخارجي للبلدان المتقدمة، وتقلص التجارة العالمية ومداخل القطاعات السياحية، وندرة التمويلات الدولية، وانخفاض الاستثمارات المباشرة الأجنبية، وانخفاض مدا خيل الهجرة وتقلص الدعم العمومي للتنمية...وكان لكل هذه الظواهر انعكاسات اجتماعية أحيانا كارثية خاصة على مستوى التشغيل وعلى الأهداف المسطرة في مجال التنمية البشرية.

وطبيعي أن تترك هذه الأزمة آثارا بارزة سيما على مستوى البلدان التي لم تستطع تجاوز تأثيراتها نتيجة تبعيتها للرأسمال الغربي وهشاشة اقتصاداتها.

في هذا السياق المتميز بالنقاش حول " تجاوز الأزمة"، يصبح من المتعين الانخراط في تفكير عميق بخصوص العبر التي ينبغي استخلاصها من هذه الأزمة. و على حزبنا أن يساهم فيه بقوة:

- فلقد أسقطت الأزمة أساطير اللبرالية الجديدة التي استطاعت إلى وقت غير بعيد أن تتبوأ مكانة "الفكر الوحيد" مدعمة في ذلك بأحادية القطب التي ميزت العالم منذ "انهيار جدار برلين". هكذا أسقطت الأزمة أسطورة السوق الضابطة لذاتها وكذا أسطورة ضرورة عدم تدخل الدولة، وكلها أساطير أدت إلى المضاربة، وتنمية الرأسمال الافتراضي دون أي علاقة مع الاقتصاد الحقيقي وفي آخر المطاف أفرزت تلك الأزمات التي تتخبط فيها جل المجتمعات حاليا.
- كما أن هذه الأزمة كشفت عن هشاشة نماذج التنمية المبنية فقط على الطلب الخارجي، على اعتبار أن هذه النماذج تعرض اقتصادات الدول المتخلفة إلى صدمات خارجية دون أن تتوفر لهذه البلدان قدرة التحكم في انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية .
- على مستوى آخر، أظهرت الأزمة العالمية نجاعة النماذج التنموية التي تنبني على الطلب الداخلي، الأمر الذي لا يتعارض مع الانفتاح الاقتصادي وتطوير التجارة الدولية، لكن على أسس متزنة، عادلة ومتنوعة. كما أن الأزمة أبرزت الحاجة إلى الاندماج الجهوي الذي من شأنه أن يقوي مقاومة الأزمات كما أثبتت ذلك تجربة بعض البلدان الأسيوية.
- لم يكن المغرب في منأى عن الأزمة العالمية وذلك نتيجة ارتكاز سيرورة نموه أساسا على الاقتصاد الرأسمالي من جهة، ونظرا لهشاشة بنياته الاقتصادية من جهة أخرى.

وقد انعكست آثار الأزمة على المغرب من خلال أربع قنوات وهي:

- انخفاض الطلب الخارجي للمنتوجات المغربية.
- انخفاض عائدات القطاع السياحي.
- انخفاض مداخل تحويلات المغاربة في المهجر.
- انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

هذا بالرغم من قدرة اقتصادنا إجمالا على مجابهة الأزمة نتيجة سنة فلاحية استثنائية لموسم 2009 والتي لعبت دور أساسيا في تخفيف آثار الأزمة. فبالنسبة للمغرب تجلت مظاهر انعكاسات الأزمة على مستويات عدة:

- انخفاض نسبة النمو للإنتاج الداخلي الخام غير الفلاحي (3% و 2,6 % بالنسبة للقطاع الثانوي سنة 2009 مقابل 4,8 % سنه قبل ذلك).
- تراجع التوازنات الخارجية (تراجع نسبة التغطية التجارية إلى 45,8 % في نهاية شتنبر 2009، عجز في ميزان العمليات الجارية بنسبة 5,2 % بعد فائض في المرحلة المتوسطة قدر ب: 2,7 % بين سنتي 2001 و 2006 وانخفاض هام لاحتياطات الصرف) ؛

- تراجع بين لمداخيل الميزانية وخاصة المداخل الضريبية (أقل من 10 % سنة 2009) بعد سنتين من الأداء الجيد على الصعيد الميزانياتي ؛
- انخفاض تمويل الاقتصاد ابتداء من سنة 2008 وخلال سنة 2009 وأداء سلبي لبورصة القيم بالدار البيضاء (انخفاض مؤشرات مازي ومادیکس على التوالي ب 9,4 و 6,6% ؛
- على مستوى التشغيل، ارتفاع موجات تسريح العمال، وانخفاض هام لأوقات العمل في بعض القطاعات المتأثرة بالأزمة (فقدت الصناعة اليدوية حوالي 20000 منصب مند اندلاع الأزمة)؛
- وأخيرا تراجع في مداخيل تحويلات العمال بالخارج في نهاية شتنبر 2009 ب: 9,7 % نتيجة تعرضهم لفقدان مناصب الشغل، وبالتالي انخفاض قوتهم الشرائية، في الوقت الذي ظلت تلعب فيه مداخيل التحويل دورا حاسما في بعض الجهات في مجال الحد من الفقر، أو في مجال تحريك بعض القطاعات الاقتصادية كالعقار مثلا...

ولقد تفاعلت الحكومة المغربية مع الأزمة عبر مخطط يروم مساعدة بعض القطاعات الأكثر تعرضا للأزمة، وبالأخص قطاع النسيج والملابس والجلد ومعدات السيارات. وشمل هذا المخطط عدة محاور:

– تحمل الدولة لمساهمة أرباب العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للمقاولات المصدرة مقابل الالتزام بعدم تسريح العمال ؛

– إرساء ميكانيزمات الضمان بالنسبة للصندوق المركزي للضمان بالنسبة للمقاولات المصدرة ؛

– تحمل الدولة لـ 80 % من مصاريف المهام التجارية أو تنويع الأسواق.

لكن بقيت فعالية هذا المخطط محدودة نوعا ما، حيث أن المقاولات المصدرة وبالأخص في قطاع النسيج والملابس استفادت من تحمل الدولة لمساهمات أرباب العمل دون أن يفي هؤلاء بالتزاماتهم بخصوص عدم تسريح العمال أوعدم خفض أوقات العمل أو الضغط على الأجور.

إن معظم هذه المحاور المالية والتجارية لمخطط الدولة لمواجهة الأزمة ظلت غير مفعلة، نظرا لموقف البنوك المتردد، وضعف دينامية المقاولات المصدرة التي ألفت وضعيات الريع التي سبق للأسواق الأوروبية أن وفرتها لها.

من جهة أخرى، بقيت بعض القطاعات التي مستها الأزمة غير مشمولة بهذا المخطط مثل قطاع السياحة والفلاحة التصديرية والبناء...هذه القطاعات التي سجلت فيها عدة تسريحات للعمال أو خفض كبير لأوقات العمل.

- على المستوى الاجتماعي، ومن أجل مواجهة الآثار السلبية لارتفاع أثمنة المواد الأساسية على الفئات الفقيرة، رفعت الحكومة من مساهمتها في صندوق المقاصة الموجهة للمواد المدعمة، كما أقدمت على إيقاف مفعول الضرائب على الواردات من القمح والرفع الطفيف للحد الأدنى للأجور.

إلا أن هذه التدابير كلها لم تساهم إلا بشكل جزئي وطفيف في التخفيف من انعكاسات ارتفاع كلفة المعيشة الناتج عن الارتفاع الكبير الذي عرفته أثمنة المواد الأساسية التي خضعت في غالبيتها إلى تحرير الأسعار.

ويمكن القول أنه، بصرف النظر عن الانعكاسات المباشرة للأزمة وعن التدابير المحدودة في الزمن التي اتخذتها الحكومة لمواجهتها، فقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة نسيجنا الاقتصادي وعن هفوات النموذج التنموي الذي ينبني في أغلبيته على الطلب الخارجي وعلى الصادرات.

وتأسيسا على ما سبق، فإنه أضحى من المتعين على حزبنا أن يقوم بتحليل متبصر وموضوعي لراهنية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد لاستخلاص النتائج التي يمكن هيكلتها كبرنامج وكذا التوجهات الناجعة التي من شأنها أن تفعل مسار التنمية والتقدم الاجتماعي لشعبنا.

الوضعية الاقتصادية للمغرب:
دينامية ملحوظة مع حالات هشاشة مستمرة

عرف الاقتصاد المغربي خلال العقد الأخير تطورات هامة، نتيجة مسلسل إصلاحات انخرطت فيها بلادنا مع حكومة التناوب الأولى سنة 1998، وهو مسلسل طبعته سياسات عمومية قطاعية إرادية ومبادراتية واوراش كبرى، سيما في مجال البنيات التحتية. وقد نتج هذا عن ظرفية اقتصادية مشجعة ، وتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة، وارتفاع عام في الاستثمارات العمومية، مما مكن اقتصادنا من التموقع في عتبة جديدة للتنمية، كما أن الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي عرف نموا بمعدل 5 % بالنسبة للفترة 2004–2008 مقارنة ب: 3% بالنسبة للفترة 1999–2003.

كما نالت بعض القطاعات الدينامية مثل الاتصالات، السياحة، القطاع البنكي والمالي والبناء...حظها من الارتفاع وأصبحت أكثر اجتذابا للاستثمارات الخارجية المباشرة ولعبت دورا هاما في التعويض والتقليص الجزئي للتقهقر شبه الهيكلي للميزان التجاري. وبناء على ما سبق، يصبح من الضروري، في إطار تنويع مصادر الثروة،عدم الاكتفاء بقطاعات الخدمات والبناء، وتقوية القطاع الصناعي باستهداف الاستجابة لحاجيات الساكنة بخصوص المنتوجات المتنوعة، بالإضافة إلى التصدير مع الحرص على التموقع في مجالات ذات قيمة مضافة قوية.

لقد عرف السوق الداخلي نوعا من الدينامية بفضل الاستثمار من جهة (ارتفعت نسبة الاستثمار لتصل إلى 30%من الناتج الداخلي الخام) ، ونمو الاستهلاك الأسري بينما تضاعفت التحويلات البنكية بين 2005 و2008 من جهة أخرى.

وحسب أرقام المندوبية السامية للتخطيط، فقد كان لهذه الدينامية التي عرفها النمو أثر إيجابي على سوق الشغل بالرغم من عدم تحقق النتائج المرجوة. هكذا عرفت نسبة البطالة انخفاضا قدر ب 4% خلال الخمس سنوات الأخيرة لتقف عند حدود 10%، وهي أرقام يجب التعاطي معها بحذر نظرا لكون إشكالية البطالة والبطالة المقنعة ومناصب الشغل المؤقتة في الحواضر وفي الأرياف ظلت تلقي بثقلها على المجتمع المغربي. ومن تم يتعين فتح نقاش وطني حول النظام الوطني للمعطيات الإحصائية والبحوث وافتحاص ظروف إنتاج لوحة قيادة للاقتصاد الوطني ذات قوة ومصداقية وذلك من أجل تنوير النقاش العمومي والتبادل بين الشركاء الاجتماعيين.

كما أن دينامية النمو وكذا نسبة النمو ينبغي أن تتجاوزا عتبات جديدة (أكثر من 5 % كما هو عليه الحال اليوم) حتى نتمكن، في آجال معقولة، من تقليص البطالة القائمة ومواجهة تدفق الشباب من حاملي الشهادات وغيرهم على سوق الشغل (حوالي 250000 فرد سنويا).

أما التجارة الخارجية التي تمثل 60% من الناتج الداخلي الخام، فإنها تظل مطبوعة بعجز هيكلي، استفحل سنة 2009، نتيجة غلاء البترول والمواد الغذائية الأولية. فإذا استطاعت بلادنا أن تفي بالتزاماتها، فقد تم ذلك بفضل الفائض المراكم الذي سجله ميزان الأداءات لمدة 6 سنوات على التوالي.

كما أنه تم التحكم بنسبة 3% في التضخم، بالرغم من أننا نسجل أن هذه النسبة ارتفعت سنة 2007-2008، حيث انتقلت إلى 3,3%، في حين بقيت خلال فترة 1996–2007 دون 2%. وجدير بالذكر أن هذه النسبة لا تخفي حجم ارتفاع الأسعار خلال السنتين الأخيرتين بالنسبة للمواد الغذائية الأولية (الدقيق، السكر، زيوت المائدة) وهي مواد تمثل أحيانا أكثر من 50% من ميزانية الأسر المحدودة الدخل.

من جهة أخرى، لا يمكن الحديث عن التضخم دون الإشارة إلى ارتفاع فواتير الماء والكهرباء منذ 2007 نتيجة أزمة الطاقة وتفويض الخدمات وكذا ارتفاع أسعار النقل العمومي، مع ما تحمله كل هذه العوامل من آثار سلبية جدا على المعيش اليومي للفئات الفقيرة بل وحتى المتوسطة.

على مستوى آخر، عرفت الثوابت الماكرو-اقتصادية تحسنا ملحوظا، بالخصوص من خلال خفض العجز الميزانياتي وتراجع الدين العمومي الداخلي والخارجي بالنسبة للمنتوج الداخلي الخام، كما سجلت الاستثمارات العمومية بدورها تطورا هاما.

<u>بخصوص التوازنات الماكرو اقتصادية:</u>

إن حزب التقدم والاشتراكية يؤكد على الفكرة القائلة إنه يجب عدم تدبير اقتصاد ومالية البلاد حسب تصورات محاسباتية محضة، حيث أن العجز المالي والمديونية يمكن تبريرهما عندما يتعلق الأمر بتنمية الاستثمار والشغل في القطاعات المعنية، أو الاستجابة إلى الحاجيات الاجتماعية المستعجلة.

إن استقرار الإطار الماكرو اقتصادي ليس غاية في حد ذاته، ومن ثم ينبغي ألا يؤدي إلى وضع أهداف النمو وخلق مناصب الشغل في المرتبة الثانية، بل يجب التوفيق بين المعطيين في نفس الوقت، فلتفادي احتمال التواجد في حالة عدم القدرة على أداء الرواتب، يصبح من الواجب تبني موقف مسؤول في مجال التدبير العمومي. ستؤدي الاختلالات الهامة والممتدة لا محالة إلى هشاشة البلاد وفقدانها لاستقلالية القرار، لنصل في نهاية المطاف إلى مخططات الصرامة والتقشف التي سيعاني منها العمال والطبقات المحرومة في المقام الأول. ولهذا فإن التوازنات الماكرواقتصادية يجب أن تشكل هما أساسيا في التدبير العمومي وذلك بتجنب كل تسامح في هذا المجال. وعليه فالأهداف الاجتماعية والتنموية من جهة، والتحكم في التوازنات الماكرواقتصادية من جهة أخرى يجب أن تتمكن من التكامل في إطار من التوافق والتدبير المرن.

فبصرف النظر عن تطور مختلف المؤشرات الاقتصادية الإيجابية منها والمحدودة ، فإن الاقتصاد المغربي غير محصن من عوامل الهشاشة التي يمكن أن تطال سيرورة نموه.

إن البرنامج الاقتصادي لحزب التقدم والاشتراكية يقترح في المقام الأول مواجهة هذه الأنواع من الهشاشة في إطار الإصلاحات الهيكلية والتصورات الجديدة، التي يجب أن تطبع نموذجه النمائي، ويؤكد على المبادئ التالية:

- إن منطق النمو يجب أن يتحرر من التقلبات المناخية ويشجع نمو السوق الداخلي...على أن يكون له كهدف مركزي إدماج أجيال جديدة متطلعة للعمل، وإطلاق الوسائل الضرورية لتنمية أشكال التضامن الاجتماعي والمجالي، وتقليص العجز الاجتماعي الخطير والدائم،
- لا بد من البدئ من عملية تقويم شمولية لمختلف الاتفاقيات التي تشخص اختيارات الانفتاح الاقتصادي للمغرب بعد انضمامه لمنظمة التجارة العالمية. لقد وقع المغرب عددا من الاتفاقيات للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة دول اتفاق آكدير... لكن حصيلة التبادلات التجارية مع هذه الدول تبقى ناقصة جدا. فالمغرب لم يستغل كل الفرص المتاحة من خلال هذه الاتفاقيات بالنظر إلى ضعف تنافسيته، بل وضع قطاعات كاملة من نسيجه الاقتصادي أمام أخطار حقيقية للتدمير.
- بصفة عامة، إن أسئلة العجز التجاري (الذي أصبح هيكليا وينمو باستمرار) وتقهقر محددات التبادل، والضغط الذي تمارسه على ميزان الأداءات، وطبيعة عرضنا التصديري الذي يتميز بمحتوى تكنولوجي ضعيف، وقطبية التصدير نحو الاتحاد الأوروبي وضعف التنويع في تجارتنا الخارجية، كل هذا يعلن ويكشف عن هشاشات بنيوية تعيق اقتصادنا وتحول دون تمكن بلادنا من مواجهة المنافسة الدولية التي أتت بها العولمة،

لهذا يتعين بالمقابل التوفر على رؤية منسجمة وشمولية لاستسواء اقتصادنا: إعادة توجيه نموذجنا في النمو، إعادة توازن بين السوق الداخلي والسوق الخارجي، وتأهيل الرأسمال البشري وتحسين الحكامة الإدارية والاقتصادية للبلاد.

<u>بخصوص أشكال العجز الاجتماعي</u>

على المستوى الاجتماعي وبالرغم من المجهودات المبذولة، لا يزال المغرب يعاني من أشكال عجز ثقيلة تعوق مساره التنموي.

* فالتطورات الأخيرة كالتسريح من العمل والإقدام على العمل المؤقت بسبب الأزمة، مع اعتبار النتائج الاجتماعية لانخفاض تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج، وارتفاع أسعار المواد الأولية الضرورية... كل هذه التمظهرات زادت من استفحال وضعية الضعف والهشاشة. فالمغرب احتل السنة الماضية الرتبة 130 في سلم التنمية البشرية، ورغم النقاش المشروع حول دقة هذا المؤشر الذي بني من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) ، وحول أفضل طريقة لقياس التنمية البشرية، فهناك واقع لا يقبل النقاش وهو أن المغرب يعاني من إعاقة ثقيلة من خلال القطاعين الرئيسيين المحددين لمستقبله: التربية والصحة.

* فعلى مستوى التربية، ورغم التقدم الملموس على مستوى التمدرس (91,4% بالنسبة للذكور و89,9% بالنسبة للإناث)، إلا أن هدف تأمين التمدرس لكل الأطفال من 6 إلى 16 سنة ما زال لم يتحقق. وعلى مستوى آخر، ما زالت هناك عدة اختلالات وظيفية قوية ومستمرة في منظومتنا التربوية: كالهدر المدرسي، والتكرار، والمشاكل

ذات الصلة بجودة التعليم والاكتظاظ في الأقسام، وتغيب المدرسين في العالم القروي. ومن جهة أخرى، فإن نسبة الأمية تبقى في معدلات مرتفعة (40% سنة 2007 مع نسبة 56% في العالم القروي و53% بالنسبة للنساء...) في الوقت الذي حدد فيه الميثاق الوطني للتربية والتكوين بلوغ هدف 20% في مجال محو الأمية بحلول 2010.

* على مستوى الصحة، وبالرغم من الجهود المبذولة، فإن التأخرات لا تزال مستمرة في مجال صحة الأم والطفل (فوفيات النساء عند الولادة تصل في المعدل إلى 227 لكل 100000 ولادة، مع معدل 267 وفاة في عالم الأرياف والبوادي)، وفي مجال الولوج إلى العلاجات، (أكثر من 31% من الساكنة تتواجد على بعد ما يزيد على 10 كلم من مؤسسات العلاج).

*على مستوى الفقر والهشاشة الاجتماعية، تشير إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط إلى انخفاض نسبي للفقر بحوالي 7 نقط بلانتقال من 16,2% من الساكنة سنة 1998 إلى 9% سنة 2007. وخارج إطار النقاش حول دلالات الأرقام، وتحديد مؤشرات الفقر والهشاشة، لا بد من أن نسطر على النقط التالية: قرابة 6 ملايين مغربي يصنفون في وضعية هشاشة حادة، وقرابة 2,8 مليون نسمة يعيشون تحت عتبة الفقر، وتبقى الفوارق مستمرة بين العالم الحضري وعالم الأرياف وبين الجهات، كما أن فوارق الدخل (بين 10% الأكثر ثراء و 10% الأكثر فقرا) ازدادت حدتها. كما أن أسئلة الحلول المؤقتة والإقصاء من الحصول على الخدمات العمومية الأساسية تبقى مطروحة بحدة متميزة في عالم الأرياف.

من أجل دولة منخرطة بقوة في الشراكات المثمرة

إن المغرب في المرحلة الحالية من نموه التاريخي، ولكي يواجه كل تحديات العولمة يحتاج إلى دولة قوية.
وحزب التقدم والاشتراكية إذ يسجل تموقعه ضد الرؤى والسياسات المستوحاة من النظريات الاقتصادية النيو-لبرالية التي هزمت بشكل شامل خلال الأزمة المالية، هذه النظريات التي تقلص من دور الدولة، وتعلي من شأن السوق كآلية عليا للضبط، يطرح السؤال التالي: ما هي الأدوار التي يجب أن تضطلع بها الدولة في مغرب اليوم وأين تكمن قوتها؟

- الدولة ستكون قوية بالدور التنموي الذي ستلعبه، خاصة من خلال السياسات العمومية ذات المحتوى الاجتماعي الدال الذي يضمن الانسجام الاجتماعي والمجالي للبلاد، ويضع التنمية البشرية في صلب إستراتيجيته،
- الدولة ستكون قوية عبر اشتغالها الوظيفي الديمقراطي البعيد عن ضغوط اللوبيات والممارسات الزبونية، وأيضا عبر قدرتها على الإنصات والتشاور مع المجتمع، وذلك من خلال تقعيد ممارساتها على الأشكال الغنية والمتنوعة للديمقراطية التشاركية والمشاركاتية،
- الدولة ستكون قوية أيضا عبر قدرتها على استثارة وجذب مجموع الفاعلين الآخرين (الخواص، الجماعات الترابية، منظمات المجتمع المدني) نحو إنجاز التنمية البشرية،

- **الدولة أخيرا ستكون قوية عبر قدرتها على الضبط الفعال للاقتصاد، وذلك بإرساء العدد الجيدة لتأمين تنافسية سليمة مع الدفاع عن حقوق المواطنين والمستهلكين.**

من هذا المنطلق، فإن الإنشاء والتنصيب الأخير لمختلف هيئات الضبط: الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات ANRT، الهيئة العليا للسمعي البصري HACA، مجلس أخلاقية القيم المنقولة CDVM، المجلس الأعلى للمنافسة ... يمثل تقدما في الهندسة المؤسساتية للدولة، ولهذا فإن ممارسات هذه الهيئات وموقعها يجب أن تكون موضوع تقويم مرحلي من أجل مزيد من الاستقلالية والدقة والانسجام في المهام. أما بخصوص المجلس الأعلى للتنافسية، من جهته، يجب أن يتطور دوره الاستشاري نحو بعد تقريري مع سلطة موضوعية وواقعية لإجراء التحقيقات والمبادرات الافتحاصية، وإنزال العقوبات... وذلك لنجعل منه أداة فعالة لمحاربة اقتصاد الريع وتشجيع تنافسية حرة وعادلة.

إلا أن الدولة، في مغرب اليوم، لا يمكن أن تكتفي بدور التوجيه والتحفيز والضبط، بل ينبغي أن تحافظ على قدراتها في التدخل المباشر (عبر القطاع العمومي) في القطاعات الحيوية من قبيل الطاقة (للتحكم في ظروف التزويد وكلفته) وفي توزيع الماء الشروب والكهرباء (حتى لا تترك الجماعات المحلية في مواجهة غير متكافئة مع الشركات الكبرى المتعددة الجنسية) وفي القطاع البنكي (حيث يجب الحفاظ على قطب عمومي قوي) وفي المجال الاجتماعي (لإنعاش السكن الاجتماعي أو لتطوير العمل الاجتماعي ضد الهشاشة والفقر) ...

فمع الشركاء الآخرين، ينبغي على الدولة أن تحرص على وضع صيغ وأساليب شراكة منتجة، سيما في مجال الإنتاج والتدبير وتوزيع الخدمات العمومية الأساسية. وفي هذه الحالة، على الدولة أن تحرص على حماية مبادئ الخدمة العمومية بخصوص الولوجية والإنصاف والتعميم والاستدامة. فلا يجوز البحث عن النجاعة الاقتصادية وعن عقلنة التدبير على حساب الأهداف الاجتماعية كما أن كل الممارسات المتعلقة بالاستثمار ووضع الأسعار يجب أن تؤدي إلى التضامن لفائدة الأسر المعوزة والجهات الفقيرة. ويمكن بلوغ هذا الهدف سواء عبر شراكات عمومي-عمومي أو شراكات عمومي-خصوصي. وفي هذه الحالة الأخيرة، ينبغي الحرص على جودة العقود وشفافية التدبير ووضع مساطر ملائمة للمراقبة الديمقراطية.

<u>إصلاح الإدارة والقضاء: أولويتان لا مناص منهما</u>

إن إصلاح الإدارة وإصلاح القضاء يرهنان تقدم مجموع الأوراش الأخرى. هذان الإصلاحان ظلا في جدول أعمال البرامج الحكومية منذ مدة، إلا أننا نلاحظ أنه، بالرغم من بعض التقدم هنا وهناك أو في هذا الجانب أو ذاك، لم يعرف هذان الإصلاحان التقدم المبتغى، حيث لم تعرف منهجية ومنطق سير إدارتنا والجهاز القضائي تطورا ملموسا. ويرجع هذا إلى مقاربات ظلت أساسا تقنوقراطية وإلى ريادة ضعيفة للإصلاحات لم تركز بشكل كاف على تعبئة الموظفين المعنيين.

ويقترح حزب التقدم والاشتراكية، بهدف إعطاء نفس جديد لهذين الإصلاحين خطة تتمحور حول مرامي واضحة.

فبالنسبة لإصلاح الإدارة، يتعلق الأمر ب:

- تطوير اللاتمركز وذلك بإلزام كل قطاع وزاري بوضع تصميم للاتمركز يتضمن نقل صلاحيات التدبير وكذا نقل الوسائل والإمكانات مع تخفيف الإدارات المركزية وتقوية الأجهزة الميدانية على مستوى الجهات وعلى مستوى الأقاليم،
- تثمين وإعادة تأهيل الموارد البشرية للإدارة من خلال سياسية طموحة للتكوين وتطوير التأهيل وذلك بالقيام بمراجعة عميقة لنظام تدبير المسارات المهنية في اتجاه الإنصاف وإثمار القدرات، مع القيام بتصحيح الفوارق العميقة في مجال الأجور وضمان الظروف المادية الضرورية لتأمين الموظفين مع نهج سياسة كبرى بخصوص العمل الاجتماعي والتعاضد لفائدة موظفي الدولة.
- الحرص على التجويد المستمر لأداء ونجاعة الإدارة، وذلك عبرتطوير التدبير المتمحور حول النتائج، ووضع عقود « أهداف- وسائل» على جميع المستويات، مع وضع ممارسة تقييم الأداء العمومي في صلب اشتغال الدولة، والانخراط القوي في عملية إعادة الثقة للمواطنين وذلك من خلال تبسيط المساطر الإدارية وتخليق الإدارة ومحاربة الرشوة. وفي هذا المضمار، لا بد من دعم قوي للهيئة المركزية لمحاربة الرشوة والتي ينبغي توسيع صلاحياتها لتشمل البحث وإطلاق المتابعات.

أما بخصوص إصلاح القضاء، فيمر أولا عبر تأكيد وتفعيل استقلاليته. فينبغي للقضاء أن ينال في سيره ثقة المواطنين عبر نجاعته وولوجية مساطره ومراجعة علاقاته مع مصالح الأمن (التي ينبغي أن تخضع أكثر للمراقبة القضائية سيما فيما يتعلق بتنفيذ مهام الشرطة القضائية)،

كما أنه يتعين مراجعة دور وتشكلة المجلس الأعلى للقضاء وتحسين القوانين الأساسية المتعلقة بالقضاة وتوفير الوسائل والإمكانات المادية والبشرية الضرورية والانخراط في ورش واسع يروم تكوين مجموع الموظفين وأعوان القضاء خاصة القضاة ليتمكنوا من مواكبة التطورات القانونية و التشريعية في مختلف الميادين.

هذه مجموعة تدابير ستمكن من التقدم نحو قضاء ناجع، هادئ ونزيه.

من أجل قطاع خصوصي مسؤول اجتماعيا وفاعل كامل في التنمية

إن للقطاع الخصوصي دورا أساسيا في مسلسل التنمية إلى جانب القطاع العمومي الذي يتطلب، هو بدوره، مجهودا هاما لأجل تأهيله وعصرنته ودمقرطته. وتقع على الدولة مسؤولية إنعاش القطاع الخصوصي المنتج من خلال:

* تجويد المناخ المؤسساتي بارتباط مع الإصلاحات المشار إليها آنفا والتي تهم الإدارة والقضاء،
* إصلاح منظومة التكوين المهني الذي يستوجب الملاءمة مع احتياجات سوق الشغل ومتطلبات التنمية (على امتداد الحياة العملية للمأجورين)،

* تحمل المشاكل الخاصة للمقولات الصغرى والمتوسطة من خلال إصلاح ضريبي ملائم، ووضع ميثاق « بنك- مقاولة صغرى أو متوسطة » يمكن من تخفيف إكراهات التمويل وتيسير ولوج الأسواق العمومية،

* إبرام اتفاقيات مع المجموعات الخصوصية الكبرى لأجل حثها على الانخراط في القطاعات التنموية ذات الأولوية مع سن نظام تحفيزي مالي وضريبي مقابل التزامات واضحة تروم الرفع من نسبة التراكمات وخلق مناصب شغل وتطوير البحث في مجال التنمية وتعزيز الصادرات والمساهمة في تنمية الجهات الفقيرة.

ويقترح حزب التقدم والاشتراكية بهذا الصدد تفعيل وتشجيع مفهوم "مقاولة مسؤولة اجتماعيا"، هذا المفهوم الذي ينبغي على مؤسسات القطاع الخصوصي أن تشكل نموذجا له. فالمقاولة المسؤولة اجتماعيا هي المقاولة التي تحترم القانون كما تحترم التزاماتها الاجتماعية وحقوق العمال في مجال الأجور والحريات النقابية وظروف العمل والتغطية الاجتماعية وكذا البيئة...

ويتعين على المقاولة المسؤولة اجتماعيا أن تضع في صلب أهدافها تنمية قدرات وكفاءات العمال والاعتراف بحق هؤلاء في التدخل في بعض القضايا الأساسية التي تهم تدبير المقاولة وإستراتيجيتها.

الجهوية المتقدمة، خطوة هامة على درب الدمقرطة

يشكل ورش الجهوية المتقدمة، الذي تنخرط فيه بلادنا، فرصة لتوحيد وتعميق وتقوية الممارسة الديمقراطية وتفعيل التنمية البشرية والتضامن المجالي. وفي هذا المضمار، يقترح حزبنا ما يلي :

* منح أوسع السلطات والصلاحيات للجهات على اعتبارها جماعات مجالية، وذلك في جميع الميادين التي تهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المجالات، مع احتفاظ الدولة بمهام الدفاع والأمن والقضاء والشؤون الخارجية وتدبير المجال الديني وتحديد السياسات القطاعية الوطنية الكبرى. ويتجسد التناغم بين السياسات القطاعية الوطنية والإستراتيجيات التنموية المجالية بواسطة عقود- مخططات تبرم بين الدولة والجهات.

* يرافق نقل الصلاحيات تحويل لموارد الدولة اتجاه الجهات، وتضطلع المصالح اللاممركزة للدولة بدور الدعم والمصاحبة للإستراتيجيات الجهوية المحددة من لدن أجهزة منتخبة.

* تنص الإصلاحات الدستورية والتشريعية المصاحبة للجهوية على النظام الجديد وعلى الصلاحيات الجديدة للجهات، وتضع نوعية وميكانيزمات المراقبة ومطابقة أداء الجهات للدستور وللقوانين الوطنية، وتنص على أن الغرفة الثانية تتحول إلى مؤسسة ذات طابع تمثيلي للجهات،

* ينبغي أن تشكل الجهوية فرصة لتقوية الممارسة الديمقراطية: يتم انتخاب المجلس الجهوي بالاقتراع المباشر مع الحرص على احترام مقاربة النوع والتمثيلية النسائية حسب مبدأ الكوطا،

* من جهة أخرى، ينبغي أن تشكل اللامركزية والجهوية فرصة لوضع مبادئ الديمقراطية المشاركاتية في صلب اشتغال مجتمعنا، باعتبار الديمقراطية المشاركاتية بمثابة تعميق للديمقراطية التمثيلية بل كشرط لاستمرارها،

وذلك من خلال كل الأشكال والصيغ الممكنة كالميزانية المشاركاتية والورشات الحضرية والمنتديات المواطنة ولجن الأحياء والمجالس الجماعية الاستشارية...

* يتعين تشجيع الشراكة بين الجماعات المجالية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والدولة والقطاع الخصوصي. فمن شأن هذه الشراكة أن تيسر التجديد الاجتماعي وأن تعوض العجز في الموارد المادية،

* من الضروري أن يتم التقطيع الجهوي من خلال المزج بين المعايير الاقتصادية والديموغرافية والسوسيوثقافية والجغرافية...ضمانا لقابلية الحياة الاقتصادية للجهات ولتيسير وضع إستراتيجيات تنموية مجالية تروم التنمية البشرية والقضاء على كل جيوب الفقر والإقصاء، مما سيؤدي إلى تقوية الاندماج الوطني.

* ينبغي أن تشكل الجهوية فرصة لتفعيل سياسة حقيقية لتهيئة المجال تمكن من تطبيق تضامن البين-جهوي تكون الدولة ضامنة له ،

* وأخيرا ينبغي أن تشكل الجهوية فرصة لتفعيل الموروث الثقافي الجهوي الغني بتنوعه وبخصوصياته التي تغذي وحدة شعبنا.

من أجل تخطيط إستراتيجي متمركز
حول أهداف التنمية البشرية والتنمية المستدامة

أصبح عدد من الوزارات ذات الطابع القطاعي تتوفر على إستراتيجيات ومخططات تنموية تهم هذه القطاعات: مخطط المغرب الأخضر للفلاحة، مخطط "آزور" للسياحة، مخطط البزوغ الصناعي...

لهذه المقاربة إيجابياتها، حيث أنها تفتح آفاق عمل تتمثل في استغلال فرص التقدم لمختلف القطاعات بأهداف طموحة جدا تبرز نوعا من الإرادية. لكن ينبغي إعادة توجيه هذه المخططات على العديد من المستويات. بخصوص المقاربة في حد ذاتها، لا بد من تسجيل عدد من النقائص والهفوات نجملها فيما يلي:

- تميز إعداد هذه الإستراتيجيات القطاعية بنوع من الابتعاد عن الديمقراطية ومؤسسات المراقبة مع ضعف بل غياب التشاور مع الفاعلين، بل وبين القطاعات الوزارية المعنية مباشرة. بعبارة أخرى، هناك تغييب للسياسي لفائدة مقاربة تقنوقراطية سائدة،
- تطرح هذه المقاربة بحدة مشكلة التناغم بين مختلف الإستراتيجيات، وتترجم محدودية العمل البين-وزاري. فتعدد الإستراتيجيات القطاعية ووضعها منفصلة عن بعضها لا يكفي لإعداد إستراتيجية تنموية منسجمة. وفي هذا الصدد، يؤكد الحزب على ضرورة تأهيل مهمة التخطيط الإستراتيجي باعتبارها مهمة تضطلع بها الدولة العصرية أساسا. وينبغي أن يوضع المخطط وفق تصور يجعل منه:

– وسيلة لتوضيح الرؤية بخصوص اختيارات وأولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا من شأنه أن يضمن تعبئة شاملة للمستثمرين وللجماعات المحلية وللمنظمات غير الحكومية ولكل الفاعلين التنمويين،

– وسيلة لترجمة البعد البين-وزاري للسياسات العمومية وهذا ما ييسر تناغم الإمكانات واندماج المشاريع التنموية،

– وسيلة لتقوية الجهوية بشكل يجعل كل جهة تتوفر على مخططها التنموي في انسجام مع الأولويات الوطنية،

ينبغي للتخطيط الإستراتيجي أن يوفر إطارا مرجعيا موحدا لمختلف السياسات القطاعية على الصعيد الوطني والجهوي. ويعني هذا الإطار المرجعي انخراط السياسات العمومية في تطبيق المبادئ المتعارف عليها دوليا بخصوص التنمية البشرية والتنمية المستدامة المرتبطتين جدليا :

* بالنسبة للتنمية البشرية، من الضروري أن تعمل السياسات العمومية بانسجام بهدف تدارك العجز وتقليص الفوارق في مجال التربية والتعليم والصحة والتشغيل والثقافة والولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية وتفعيل أدوار المرأة ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء.

وبهذا الصدد، ينبغي ألا يقتصر العمل الاجتماعي للحكومة على تقليص أو امتصاص ظواهر الفقر والإقصاء والهشاشة... والتي تعتبر تأثيرات « حتمية» للنمو الاقتصادي (في حين أن هذه التأثيرات ناتجة في الواقع، أساسا، على التوجه اللبرالي الذي لا يزال يلهم، إجمالا، نموذجنا التنموي الوطني).

وهنا يدعو حزبنا إلى رفض النماذج التنموية الإقصائية وإلى تبني سياسة اجتماعية احتوائية تنخرط في مرجعية التنمية البشرية.

* أما بخصوص التنمية المستدامة، فإن السياسات العمومية مطالبة بالحرص على تحقيق التوازن بين ثلاثة متطلبات: التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحفاظ على البيئة. ولا يعني الحفاظ على البيئة مكافحة كل أشكال التلوث لضمان إطار معيشي سليم للساكنة فقط، بل يشمل البعد الأساسي المتمثل في التضامن بين الأجيال والجهات المنبني على الاستغلال المعقلن والمشترك للموارد الطبيعية والهادف إلى إيجاد الحلول المنسجمة لإكراهات وتحديات عالم الأرياف والتحكم في النمو الحضري والتدبير المعقلن للموارد المائية والتصدي لكل أشكال التخريب التي تتعرض لها البيئة الطبيعية: الماء، الأرض، الغابة، السواحل، المناطق الرطبة، الثروات النباتية والحيوانية، المساحات الصالحة للزراعة... الشيء الذي يفرض تتبع الوضعية البيئة عبر مراصد جهوية

ويعني هذا أن نهج سياسة بيئية مبنية على التصحيح البعدي، أو على محاولة الحد من التخريب الذي يتعرض لها محيطنا البيئي، يعتبر ضربا من الأوهام ونهجا غير ناجع إطلاقا ومكلفا في كل الأحوال.

على مستوى آخر، يتضح أنه من الأهمية بمكان أن يكون في صلب انشغالات الدولة أن تضمن انسجاما وتناغما للمرجعيات الإستراتيجية الكبرى للسياسات العمومية: فعلى سبيل المثال، من باب النجاعة، سيكون من المفيد جدا أن يتم تجميع وتوليف «ميثاق التهييئ المجالي» و«ميثاق البيئة» (الذي يوجد قيد النقاش) و«الإستراتيجية الوطنية للماء» وبعض محاور «مخطط المغرب الأخضر» و«الإستراتيجية الطاقية» في وثيقة مرجعية واحدة تمكن من توضيح الرؤية وتضمن التنسيق بين الوزارات.

<u>من أجل تكثيف سياسة الأشغال الكبرى</u>

يدعو حزب التقدم والاشتراكية إلى تعزيز وتوسيع سياسة الأشغال الكبرى التي مكنت بلادنا من التقدم بشكل ملموس في مجال التجهيز واجتذاب الاستثمارات مع الاستجابة للحاجيات الاجتماعية الأساسية (التشغيل، السكن الاجتماعي...)

فبالإضافة إلى الأشغال الكبرى في مجال التجهيزات الأساسية (موانئ، مطارات، طرق سيارة، أقطاب تكنولوجية، سكك حديدية، جامعات، مراكز البحث، مشاريع حضرية مهيكلة...)، يقترح حزب التقدم والاشتراكية مضاعفة الأوراش المبنية على التعبئة الاجتماعية والشعبية من خلال بناء الطرق والمسالك، وتقوية الري الصغير والمتوسط، والتشجير وتهيئة السواحل...كما يجدد نداءه لتكوين « جيش المعرفة» بغية استئصال الأمية في بلادنا.

من أجل إعادة توجيه السياسات القطاعية:

1) **القطاع الفلاحي: لا بد من التأكيد على أنه يمكن ل «مخطط المغرب الأخضر» أن يستثمر إمكانات وفرص نمو وتنمية القطاع. فالأهداف المسطرة تتميز بإرادية بخصوص المنتوج الداخلي الخام الفلاحي، والاستثمار في القطاع، والتصدير بقيمة مضافة قوية، وإحداث مناصب شغل.**

إذن يمكن القول أن المخطط يهدف إلى جعل الفلاحة قاطرة للتنمية و إخراجها من حالة التهميش ومن المشاكل الهيكلية التي تعيشها.

لكن في نفس الوقت، نؤكد ما عبرنا عنه آنفا إزاء «مخطط المغرب الأخضر » من مآخذ وانتقادات إزاء مقاربة التخطيط القطاعي في شموليتها نظرا لطابعها التقنوقراطي. ونقترح إعادة توجيهها كما يلي :

- **ينبغي أن يكون الهدف الأساسي من تنمية الفلاحة هو الاستجابة لحاجيات المواطنين وضمان أمننا الغذائي من خلال إثمار إمكانياتنا في مجال الحبوب والأهمية التي يجب إيلاءها لقطاع تربية المواشي مع إعادة هيكلته،**
- **تنمية مداخيل الفلاحين وخلق فرص شغل لائقة في عالم الأرياف، وهي نقط محورية في برنامجنا،**
- **إعادة التوازن بين الدعامة 1 لـ «مخطط المغرب الأخضر » (تنمية فلاحة ذات مردودية وإنتاجية عالية) و الدعامة 2 تنمية الفلاحة الصغيرة على أساس مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والمتضامن)، بشكل يجعل الرافعة 2 تستفيد من اهتمام أولي ومن الاستثمارات الضرورية.**
- **أثناء عملية التجميع أو الضم "Agrégation"، من الضروري مواجهة عدم التكافؤ بين الرأسماليين الخواص والمنتجين الصغار. كما ينبغي تمتيع هؤلاء المنتجين الصغار بأثمنة معقولة ومجزية والحيلولة دون إخضاعهم لمنطق وقواعد المستثمرين الخواص الذين قد تحركهم أهداف المردودية والربح فقط؛ كما يتعين تشجيع عملية الضم أو التجميع هذه حول تعاونيات، مما يمكن من التضامن وتبادل الوسائل والإمكانات،**
- **ينبغي أن تنشغل الإستراتيجية الفلاحية بالجوانب المرتبطة برفع الإنتاجية، في احترام تام للإكراهات البيئية، إستنادا على البحث الزراعي، وبوضع تدابير مصاحبة بخصوص التمويل والاستعمال الأمثل للعناصر التي تدخل في الإنتاج الفلاحي.**
- **وأخيرا لا مناص من وضع سياسة كبرى لتنمية العالم القروي تصاحب تنمية القطاع الفلاحي من خلال مقاربة مندمجة تروم تعميم الولوج إلى الماء الصالح للشرب والكهرباء والتربية والتعليم والصحة والارتقاء بالمرأة القروية.**

2) **القطاع الصناعي: في هذا القطاع، يعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن الإستراتيجية الصناعية يجب أن تتيح، قدر الإمكان، الاستجابة للحاجيات الضرورية للساكنة بخصوص المواد المصنوعة، مع تنمية عرض ذي قيمة مضافة قوية للتصدير وإحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة لائقة. ولهذا الغرض، لا مناص من عملية**

تنمية واستسواء لنسيجنا الاقتصادي. وتفعيل عملية الاستسواء هذه رهين بخلق نسيج مكثف وديناميي من المقاولات الصغرى والمتوسطة/المقاولات المتوسطة الصناعية واندماج بلادنا في سلسلات القيم الشمولية الأكثر دينامية عبر تقوية قدراتنا التكنولوجية وإنعاش البحث – التنمية و تثمين كفاءاتنا الوطنية.

وبهذا نود إرساء طموح صناعي لبلدنا عبر سلك سبيل سامي اتجاه التنافسية وتسريع وثيرة نمو الإنتاجية بفضل التجديد وتعلم بناء أقطاب التنافسية. هذا التصور للتنمية الصناعية جدير بأن ينال إجماعا وطنيا قويا بكل القوى الحية للبلاد. وبهذا الصدد ننادي بعقد لقاءات تخص المجال الصناعي تضم أصحاب القرار السياسي والإدارة والقطاع العمومي والجامعيين والقطاع الخصوصي والمجتمع المدني...

3) القطاع السياحي: بالرغم من كونه قطاعا ذا طبيعة غير قارة، فإنه يشكل بالنسبة لبلادنا فرصة حقيقية، بالنظر للأهمية التي أصبحت تكتسيها الصناعة السياحية كمصدر للحركية الاقتصادية وكمجال لإحداث مناصب الشغل. وعليه يتعين الحرص على تدارك التأخر الحاصل بخصوص بنيات الاستقبال سيما الفنادق وكذا تطوير القدرات البشرية المؤهلة للتدخل في القطاع والخفض من إكراهات التمويل، وهذه عوامل ساهمت في تأخير تحقيق رئيا 2010 للسياحة.

في هذا المجال، يقترح حزبنا إعادة توجيه السياسة السياحية في اتجاه تفعيل سياحة مسؤولة، تحترم الإكراهات البيئية سيما عند تشييد المركبات السياحية الكبرى وتعمل على تثمين موروثنا الثقافي والطبيعي.

فمن شأن السياحة الثقافية والبيئية عبر أرض الوطن و لاسيما المناطق الجبلية أن توفر فرصا حقيقية للتنمية. كما أنه يتعين نهج سياسة طموحة لإنعاش السياحة الداخلية حتى نتمكن من تفادي آثار الظرفية الاقتصادية والسياسة العالمية.

4) قطاع الطاقة: يشكل قطاع الطاقة قطاعا أساسيا لتنمية البلاد. إلا أننا نسجل أن الاستهلاك الفردي المتوسط للطاقة ببلادنا ظل ضعيفا (0,5 tep للفرد بينما يبلغ هذا الاستهلاك في المعدل 1,4 للفرد في بلدان المغرب الكبير)، كما أن تزويد البلاد يبقى مطبوعا بتبعية قوية إزاء الخارج (95 % من حاجياتنا الوطنية) وتظل فاتورة الطاقة مرتفعة (71 مليار درهم سنة 2008) وتثقل كاهل صندوق المقاصة. و تمثل المواد البترولية القسط الكبير من استهلاكنا للطاقة
(60%). وهذه وضعية تعرض باستمرار بلادنا لكل تأثيرات وأزمات السوق العالمية للطاقة.

لقد عرف هذا القطاع، خلال العقود الأخيرة، انفتاحا واسعا على القطاع الخصوصي الخارجي بالأساس، سيما في مجالي تكرير المواد النفطية وإنتاج الكهرباء. وعليه فقد أضحى من الضروري القيام بتقييم مرحلي لحصيلة هذا الانفتاح وانعكاسه على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والمالية دون التراجع عن مبدأ مساهمة القطاع الخصوصي. يبدو لنا أن هذا الانفتاح يجب أن يتم في ارتباط مع مشروع صناعي يتمثل في بزوغ قطب وطني عمومي- خصوصي.

إجمالا، يمكن القول أن المغرب تبنى إستراتيجية جديدة في مجال الطاقة، إستراتيجية ذات اختيارات جريئة سيما بخصوص تنوع المصادر الطاقية والتوجه نحو الطاقات المتجددة: الطاقة الريحية، الطاقة الشمسية وحتى الطاقة الإليكترونووية على المدى البعيد.

وبهذا الصدد، يعتبر حزب التقدم والاشتراكية أنه:

- من الضروري أن تؤخذ الإستراتيجية الطاقية في الحسبان في مجموع الإستراتيجيات القطاعية: السكن، الصناعة، التعمير، النقل...ويرجع هذا المنحى الأفقي إلى كون السياسة الطاقية هي سياسة مهيكلة، وتتحكم في أنماطنا الإنتاجية والاستهلاكية في وقت أصبحت فيه الانشغالات البيئية انشغالات محورية،
- أن للدولة دورا أساسيا يجب أن تضطلع به من خلال توجه إستراتيجي للقطاع، وعصرنة القطاع العمومي وتوازن الاستثمارات بين الجهات وتوجيه الاستثمارات الخصوصية،
- أنه أضحى مستعجلا وضع إطار قانوني ملائم، سيما في مجال تفويت المنشآت العمومية ورخص الاستغلال والتعاملات التجارية وضمان الخدمة العمومية. كما أنه أصبح إلزاميا إحداث وكالة للضبط التقني للطاقة الكهربائية، تعمل على أساس قانون للكهرباء ويكون هدفها الحرص على جودة الخدمة وولوجيتها وكذا التناغم التقني لحظيرة التجهيزات وتحديد الأسعار،
- أن هناك حاجة ملحة لتوحيد قطاع الطاقة الكهربائية (الإنتاج، النقل والتوزيع) تحت وصاية واحدة،
- أن تطوير البحث للتنمية التكنولوجية للطاقات المتجددة والطاقة النووية أصبح أساسيا وينبغي أن يفعل بإدماج الجامعة في إستراتيجيته التنموية و بتطوير الهندسة الوطنية في هذا المجال.

من أجل تثمين الرأسمال البشري من خلال التربية والصحة والثقافة والرياضة

1) التربية والتكوين: ينبغي أن يتبوأ قطاع التربية والتكوين مكانة الصدارة فعليا وأن يعتبر قطاعا ذا أولوية، لأنه رافعة وموجه لتقدم شعبنا ومدخل للمجتمع الديمقراطي العصري. وينبغي بالتالي على السياسة التعليمية أن ترسخ مبدأ تكافئ الفرص و النهوض بالمدرسة العمومية وأن تربي الشباب على المواطنة الديمقراطية وأن تفعل الروح العلمية. يتعين على السياسة التعليمية أن تثمن موروثنا الثقافي في تنوعه واللغات الوطنية العربية والأمازيغية، وأن تنفتح في نفس الوقت على الثقافات الأخرى وأن تنمي روح التسامح كما يجب الإعتناء بتعلم اللغات الأجنبية. ويبقى على التربية والتكوين، من بين مهامها الأساسية، تهيئي المواطنين على امتداد حياتهم للتكيف مع التطورات الدائمة والمستمرة للاقتصاد والتشغيل ولمواجهة كل أنواع الإقصاء.

– ويستوجب تحقيق هذه الأهداف توفر إرادة سياسية قوية وإصلاحا عميقا لنظام الحكامة من خلال برمجة دقيقة وسن ثقافة التتبع والتقويم وتفعيل مقاربات الجودة وهي مقاربات تتطلب تعبئة واسعة لرجال ونساء التعليم والمجتمع المدني.

– وتضبط، من خلال هذه الأهداف، قضايا تمويل التربية، التي ينبغي ألا تعتبر ككلفة إنما كاستثمار اجتماعي لتهيئي المستقبل.

كما يجب الحرص على التكامل و الإندماج بين المنظومة التعليمية و منظومة التكوين المهني.

2) الصحة:

يشكل قطاع الصحة ركنا آخر للتنمية البشرية، ويوجد في صلب برنامج حزب التقدم والاشتراكية. ينبغي أن تكون الخدمات الصحية ذات جودة ومؤمنة ومركزة على المريض، كما أن عليها أن تصحح اللامساواة بين الجهات وبين الأرياف والحواضر وبين الفئات الاجتماعية... لتضمن ولوج الجميع للخدمات الصحية حسب الحاجيات وليس حسب إمكانات الأداء. ويعني إصلاح النظام الصحي تجسيد مبادئ التضامن مع الفقراء وذوي الحاجة.

وهذا ما يستوجب إصلاحا مؤسساتيا ممركزا حول مبادئ الجهوية/اللاتمركز، وتحديد خريطة صحية جديدة، تتم من خلالها عقلنة تخصيص الموارد وتصحيح الفوارق، وسن سياسية فاعلة للحماية، والانخراط في إصلاح المستشفيات مع التركيز على تحسين وأنسنة الخدمات واستسواء تجهيزاتها وبناياتها بين الجهات والفئات الاجتماعية وعصرنة تدبيرها، وإصلاح نظام التمويل ليجسد مبادئ التضامن والتحمل المشترك للمخاطر ويسمح برفع التمويل الإجمالي، وعقلنة تدبير الميزانية التي ينبغي أن تنبني على تعاقدات بين الأهداف والإمكانات وتفعيل الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخصوصي من أجل تطبيق التأمين على المرض.

3)الثقافة:

يشكل انخراط المغرب في سياسة ثقافية مندمجة تنخرط فيها جميع القطاعات الوزارية المعنية عنصرا أساسيا في برنامج حزب التقدم والاشتراكية. ويشكل هذا الانخراط أحسن السبل لتثمين موروثنا وحضارتنا المتجدرة في

الانتماء الأمازيغي والعربي والإفريقي، وفي الحضارة والثقافة الإسلامية، وتأكيد الانفتاح الثقافي للمغرب وترسيخ قيم التسامح واحترام الآخر.

فالثقافة لا تمثل استجابة للحاجات الاجتماعية والمعنوية فحسب، بل إنها قطاع سوسيو-اقتصادي بامتياز، يمنح فرصا حقيقية. وهذا ما يدعو إلى تشجيع الإبداع الفني والأدبي في احترام تام لحرية التعبير، ومن خلال نهج نظام تحفيزي ماديا ومعنويا لفائدة المبدعين، وتكثيف النسيج المسرحي والورشات والمعاهد الموسيقية والمكتبات والمتاحف وقاعات السينما، وتشجيع الشباب على التعاطي للممارسة الثقافية بكل أصنافها، وإثمار موروثنا المتنوع، مما يفترض نهج مقاربات جهوية لتأهيل هذا الموروث من خلال متاحف وتنظيم مهرجانات... كما يجب اعطاء عناية خاصة للحقوق الثقافية لمواطنينا بالمهجر.

4) الرياضة:

إن هذا القطاع الذي يغرق في أزمة عميقة وهي بالدرجة الأولى أزمة حكامة، يشكل أيضا نقطة أساسية في انشغالاتنا بالنظر إلى أبعاده التربوية والاجتماعية والافتصادية. ولهذا فقد أصبح من الضروري سن سياسية جديدة في هذا القطاع مبنية على نظام حكامة جديد وعلى الدمقرطة واحترام استقلال الحركة الأولمبية وعصرنة تدبير الجامعات والأندية وبذل مجهود كبير في مجال تطوير وتأهيل تجهيزات القرب وتنمية الرياضة المدرسية والجامعية وتحسين وسائل التمويل من خلال إشراك أفضل للقطاع الخاص و كذلك الموسسات العمومية الكبرى.

من أجل سياسة تضامن وإدماج فاعل

1) المسألة الاجتماعية: تعني المسألة الاجتماعية في برنامج حزب التقدم والاشتراكية أولا مكافحة الفوارق واللامساواة وتحسين القدرة الشرائية للفئات الفقيرة والمتوسطة.

وفي هذا الصدد، يقترح الحزب:

- إصلاحا ضريبيا واسعا، على اعتبار أنه يشكل أ داة لتوزيع المداخيل عبر تخفيض الضريبة على القيمة المضافة على المواد الأساسية وتخفيض نسبة الضريبة العامة على الدخل بالنسبة للفئات الضعيفة والمتوسطة و اتخاذ تدابير زجرية إزاء اقتصاد الريع وتشجيع الاستثمار المنتج والتشغيل.
- سياسة تثمين الأجور ومعاشات التقاعد أخذا بعين الاعتبار مستلزمات التنافسية لمقاولاتنا لكن أيضا التكلفة المعيشية، مع التأكيد على مسألة مركزية وهي أن الزيادة في الأجور ومعاشات التقاعد لا تشكل كلفة فحسب، لكن هي فرصة للنمو من خلال توسيع السوق الذي تخلقه.
- إصلاح انظمة التعاضد والتغطية الاجتماعية و التقاعد في اتجاه تعميمها وتوحيدها واستدامتها عبر نقاش وطني بمشاركة الأحزاب و النقابات و الجمعيات...

2) القضية النسائية: يقتضي إدماج المرأة في سيرورة التنمية وتفعيل مقاربة النوع والقضاء على كل أنواع الميز اتجاه المرأة إرادة سياسية قوية ودائبة تتجسد في:

- مكافحة تأنيث الفقر من خلال، بالخصوص، تطوير الأنشطة المدرة للدخل لفائدة النساء ربات البيوت اللاتي توجدن في وضعية هشة، وإعطاء الأولية في التشغيل للنساء في البرامج العمومية، ومواجهة الفوارق بين الجنسين على مستوى سوق الشغل،
- تنمية البرامج الخاصة بمحاربة الأمية وسط النساء وتمدرس الفتيات مع الحرص على تثمين صورة المرأة في البرامج والمناهج التعليمية والوسائل السمعية البصرية،
- تفعيل خدمات التخطيط العائلي وإنعاش صحة الأم والطفل،
- تكوين القضاة من أجل تطبيق سليم لمدونة الأسرة،
- تمثيلية لائقة للنساء في مناصب المسؤوليات العمومية والسياسية بشكل يعزز ما أحرزه المغرب من تقدم في هذا المجال.

3) في مجال محاربة الفقر والهشاشة: لمواجهة وضعيات الفقر والهشاشة والإقصاء، أطلق المغرب، منذ 5 سنوات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتكمن قوة هذه المبادرة في المبادئ الجديدة للحكامة التي تعمل على تفعيلها: المقاربة التشاركية، اللامركزية/ اللاتمركز، إشراك الفاعلين المحليين وتحميلهم المسؤولية والمطالبة بالحساب ومنهجة عمليات الافتحاص من جهة، وفي كونها تستهدف الأحياء والجماعات القروية الأكثر فقرا من جهة أخرى.

فعلى المستوى الكمي، يمكن القول أن الإنجازات التي تحققت في إطار هذه المبادرة إنجازات هامة: أكثر من 16000 مشروع بغلاف إجمالي قدر ب: 11 مليار درهم...

إلا أن مبادئ الحكامة التي أتت بها المبادرة والمشار إليها سلفا، ووجهت بحقائق ميدانية حدت من تأثيرها. ونجمل هذه الحقائق الميدانية فيما يلي: ضعف اللاتمركز الإداري، محدودية قدرات الفاعلين المحليين، ممارسات لا تزال منتشرة من قبيل الزبونية والاستعمال السياسي للعمل الاجتماعي.

على أي حال، من أجل المضي قدما في محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء وتيسير الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للساكنة الأكثر فقرا، لا مناص من تعميق مقاربة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وترسيخ فلسفتها وروحها سيما من خلال:

- تعميق المقاربة التشاركية لضمان تعبئة اجتماعية وشعبية أوسع من أجل إعداد وتتبع تنفيذ مشاريع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي،
- تعميم وتمديد المقاربة لتهم مجموع الجماعات والأحياء الفقيرة والمهمشة،
- إدماج المقاربة في سياسة شمولية منعشة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع العمل على تحقيق الملاءمة والالتقائية بين المستوى الجهوي والبرامج الحكومية ومخططات التنمية الجماعية.

هذه هي الشروط التي ستجعل من هذه المقاربة مقاربة ذات تأثير ملموس على الساكنة المستهدفة تساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية وهو معيار أساسي في تقييم السياسات العمومية.

4) كما ينبغي تطوير و النهوض بجميع اشكال الإقتصاد الإجتماعي و التضامني مبني على تجميع و تنظيم المنتجين الصغار في تعاضديات انتاجية و تسويقية خصوصا في قطاعات الصيد البحري الساحلي و الصناعة التقليدية و الفلاحة...

خاتمة

* وضع إستراتيجية ثابتة ومستمرة للنمو الاقتصادي،
* إعادة توجيه الإستراتيجيات القطاعية مع وضع آليات التقييم
* سن سياسة جريئة للأشغال الكبرى ،
* تثمين وتفعيل الرأسمال البشري ،
* نهج سياسة فاعلة في مجال الإدماج الاجتماعي والتضامن ،
* تأهيل دور الدولة وإنعاش المقاربات التشاركية ،
* إصلاح الإدارة والقضاء،
* تفعيل برامج التنمية البشرية والتنمية المستدامة ،
* تفعيل السياسات الجهوية...

هذه هي القضايا المحورية التي يرتكز عليها البرنامج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لحزب التقدم والاشتراكية والتي نعرضها للنقاش، هدفنا خدمة وطننا وشعبنا إلى جانب كل التقدميين والديمقراطيين.